

يلاحظ أن النماذج المستخدمة في هذا البحث قد اشتركت في مؤشرين هما (رأس المال العامل إلى مجموع الأصول الملموسة) و (الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول الملموسة) ، وهذا يعني أهمية هذين المؤشرين - من وجهة نظر واضعيهما - عند القيام بالفصل فيما إذا كانت الوحدة الاقتصادية (المحاسبية) ناجحة أم لا أو بمعنى آخر هل هي في وضع يطمئن كل الفئات ذات الصلة بها من إدارة ، وملاك ، ومستثمرين ، ودائنين إلخ ، أم أنها في وضع يدعو للقلق إزاء إستمراريتها .

كذلك من الملاحظ أن خلاصة ما قدمته هذه النماذج هو الوضع المهدد بخطر الإفلاس لكل من المؤسستين موضع الدراسة . إلا أن للباحث وجهة نظر مغايرة لنتائج هذه النماذج ، وبكل ما توافرت فيه من حيادية سيفصل وجهة نظره المغايرة لتلك النتائج التطبيقية . للنماذج موضوع البحث .

أما فيما يتعلق بسرد نتيجة كل مؤشر في هذه النماذج يمكن أن تكون البداية هي بنك النيلين ، ومعلوم أن بنك النيلين هو بنك عريق ، رائد في تنمية الصناعة في السودان ، يلي بنك النيلين البنك السعودي السوداني ، ومعلوم أن البنك السعودي السوداني يتمتع بالحضور التام وسط البنوك السودانية ، وبمشيئة الله تعالى . سيتعرض الباحث لهذا السرد بشيء من التفصيل .

:- (Z.score 1977) أولاً : نموذج

بلغت نسبة المؤشر (0.098) أي (10%) ، وقد : (IX)(1) هو نسبة (رأس المال العامل إلى مجموع الأصول (X)أوضحنا أن 1) ، وكان ذلك في العام (2002) أما العام (2003) هبطت فيه هذه النسبة حيث تجاوزت الصفر إلى قيمة سالبة بلغت (-0.021) أي (-2%) تقريباً . في العام (2004) إستمرت النسبة في

هبوطها لتبلغ (-0.030) أي (-3%) ، وفي سنة (2005)
والذي بلغت فيه النسبة (0.004) وهي أقل من (1%) إلا أنها
موجبة ، يلاحظ أن أعلى قيمة للمؤشر كانت في سنة (2002)
ومن ثم واصلت النسبة هبوطها في كل من العام (2003) والعام
(2004) وارتفاعها في سنة (2005) ، لذلك يرى الباحث أن
العام (2002) والذي بلغت فيه نسبة المؤشر (10%) هو أفضل
الأعوام - فترة الدراسة - كما أن قيمة المؤشر تلك كانت تختلف
عن قيمة المؤشر في كل عام من الأعوام التالية ، إختلافاً واضحاً
يدعو إلى التساؤل ، ما هي السياسيات التي اتبعتها إدارة البنك في
هذا العام ؟ وما هي التغيرات أو التغييرات التي طرأت على تلك
السياسات في الأعوام التالية لعام (2002) ، إن شاء الله
سيوضح ذلك جلياً من خلال تفسير القيم لبقية المؤشرات . أما
العام (2006) أخذ المؤشر وضعه الطبيعي والمعهود في كل من
العامين (2003) و (2004) لتصبح القيمة هي (-0.045) أي
(-5%) تقريباً ، وهذا أيضاً يدعو إلى تساؤل آخر ما هي السياسة
أو الإجراءات المتبعة من قبل البنك موضع الدراسة في العام (2006)
عن النسبة في عامي (2003) (2005X) لتعلو النسبة للمؤشر (1
(2004) ، وما هو الطارئ على هذه السياسة أو الإجراءات
حتى تعاود النسبة الهبوط مرة أخرى في العام (2006) ، سيوضح
ذلك لاحقاً إن شاء الله .

وهو النسبة الناتجة عن (X)أسلفنا توضيح المؤشر (2) : **(Xب)(2)**
قسمة الأرباح المحتجزة على مجموع الأصول ومن ثم ضربها في
كما هو موضح مسبقاً (Xمعامل المؤشر (2)

بلغت قيمة المؤشر في العام (2002) (-0.015) أي (-1.5%)
(-2%) تقريباً ، بينما كانت (-0.016) في العام (2003) وهي أيضاً
(-2%) تقريباً أما في سنة (2004) كانت النسبة سالبة ولكن
أعلى مما كانت عليه في العاميين السابقين حيث بلغت (-0.008)
أي (-1%) ، أما العام (2005) خرجت النسبة من ثوب شبه
معهود لتظهر في صورة موجبة ، حيث كانت (0.002) وهي

أقل من (1%) تقريباً ، وقبل أن نسترسل ينبغي الإشارة إلى أن قيمة المؤشر كانت سالبة في عام (2004) وعام (2003) حيث ظهرت في سنة (2005) بقيمة أقل من (1%) ، كذلك قيمة والتي ظهرت بقيمة موجبة في عام (2005) بعد أن (X)المؤشر (2) كانت ظاهرة بقيمتين سالبتين في كل من العامين (2004) و (2003) ، حيث ظهرت في سنة (2005) بقيمة هي أقل من (% 1) أيضاً . أما العام (2006) كذلك عاودت النسبة إرتداء ثوباً معهوداً في كل من الأعوام (2002) و (2003) و (2004) حيث بلغت (-0.062) أي (-6%) تقريباً ، ولعل العام (2006) كان غير يسير على البنك موضع البحث ولعل سنة (2006) هي السنة الكبيسة من بين الأعوام السابقة .

وهو مؤشر يوضح حجم الأرباح المحققة من قبل البنك : **(X3)** (ج) مقسومة على مجموع الأصول الملموسة ومن ثم ضربها في معامل المؤشر ، وقد سلف توضيح ذلك في هذه الدراسة .

بلغت نسبة المؤشر في العام (2002) (0.034) أي (% 3) تقريباً ، بينما ظلت على حالها في العام (2003) ، أما في العام (2004) إرتفعت إرتفاعاً يقدر بـ (1%) تقريباً حيث بلغت (0.040) أي (4%) بينما عادت إلى ما كانت عليه من قبل حيث بلغت (0.034) أي (3%) في العام (2005) أما في العام (2006) هبطت قيمة المؤشر بصورة غير معهودة فيما سبق من أعوام لتصبح (-0.134) أي (-13%) تقريباً . وهذه النسبة أيضاً هي مدعاة للقول بأن سنة (2006) هي سنة كبيسة . على البنك موضع التحليل .

وهذا المؤشر يشي بمدى الملاءة أو الرفع أو القدرة : **(X4)** (د) على الإيفاء بالإلتزامات من خلال قيمة حقوق المساهمين - قسمة القيمة الدفترية لحقوق - X4 الدفترية - وهو - المؤشر المساهمين على مجموع المطلوبات ومن بعد ذلك ضرب الناتج في (X4) معامل المؤشر .

بلغت القيمة في العام (2002) (0.037) أي ما يعادل (4%) تقريباً ، أما هذه النسبة مجردة - أي دون ضربها في معامل هي (0.088) أي ما يعادل (9%) تقريباً ، - X4 المؤشر ومعنى ذلك أن البنك قادر على الإيفاء بما عليه من إلتزامات من خلال القيمة الدفترية لحقوق المساهمين في حدود (9%) ، ولكن تم تخفيض هذه النسبة بمقدار (5%) وذلك بعد ضربها في معامل وهذا لأغراض النموذج المستخدم في الدراسة للحكم (X4) المؤشر على إستمرارية أو خطر التهديد بالإفلاس . أما في العام (2003) إرتفعت النسبة من (4%) إلى (5%) حيث كانت من قبل التقريب والجبر (0.049) ويقدر الإرتفاع هنا بـ (1%) تقريباً . وهذا يشي بالإقبال من جانب المساهمين على الإستثمار في البنك موضع التحليل ، أكثر من إقبالهم عليه في العام السابق . ولكن في العام (2004) رجعت النسبة إلى ما كانت عليه في العام (2002) ، حيث بلغت في العام (2004) (0.035) أي ما يعادل (4%) وهي ذاتها النسبة في العام (2002) . أما الملاحظ في العام (2005) أن القيمة الدفترية لحقوق المساهمين قلت وبالنصف تقريباً وهذا ربما يدل على إنخفاض عدد المساهمين أو ربما يدل على إنخفاض الإستثمارات من جانب المساهمين أو ربما يدل على إنخفاض القيمة الإسمية للسهم في العام الماضي والذي أدى بعد ذلك - هذا الإنخفاض - إلى قيمة اسمية جديدة في العام (2005) كانت (X4) 2005) ... إلخ ، فالقيمة للمؤشر (0.021) أي ما يعادل (2%) تقريباً . أما قيمة المؤشر في سنة (2006) ظهرت سالبة مقدرة بـ (-0.004) وهي أقل من (-1%) فالعام (2006) كان الإضطراب فيه جلياً .

هذا المؤشر يشي بقدرة البنك على توليد الدخل : **(X5)(هـ)** الصافي من المبيعات من خلال استخدامه في ذلك الأصول الملموسة ، وذلك بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول (X5) الملموسة ومن ثم ضرب الناتج في معامل المؤشر

بلغت نسبة المؤشر في العام (2002) (0.076) أي (8%) وهذا يدل على قدرة البنك موضع الدراسة على تشغيل ما لديه من أصول ، ومن ثم تحقيق صافي مبيعات يعادل (8%) تقريباً وجبراً من قيمة هذه الأصول الملموسة ، أما العام (2003) قلت فيه النسبة بما يعادل (1%) تقريباً ، حيث ظهرت بنسبة (7%) تقريباً بعد جبرها وتقريبها من المقدار (0.067) ، أما في العام (2004) ظلت النسبة على ما هي عليه من قيمة ، حيث كانت القيمة للمؤشر في هذا العام (0.072) أي ما يعادل (7%) تقريباً . ولكن إذا ما قارنا قيمة المؤشر لهذا العام (2004) والعام السابق له (2003) ، دون أن نقوم بعملية جبر أو إجراء تقريب ، فنجد أن هنالك إرتفاعاً طفيفاً في القيمة لهذا العام (2004) قدره (1%) تقريباً . فالتقريب له دور كبير في ذلك ، أما إذا أجريناه فنجد أن النسبة المقربة أو المجبورة للعام (2003) لا تختلف عن النسبة المقربة أو المجبورة في العام (2004) ، أما العامان (2005) و (2006) هبطت النسبة بما يقدر بـ (1%) عن النسبة المقربة أو المجبورة في العام (2003) والعام (2004) حيث بلغت النسبة في العامين (2005) و (2006) (0.059) و (0.061) على التوالي أي بما يقارب (6%) . يلاحظ أن قيمة المؤشر في العام (2002) بلغت (8%) تقريباً ثم هبطت بمقدار (1%) تقريباً في كل من العامين (2003) و (2004) ثم واصلت هبوطها بنفس المقدار (1%) في (2005) و (2006) .

:- (Springate 1978) ثانياً : نموذج

هذا المؤشر كما أسلفنا أنه قسمة رأس المال العامل : $(X1)$ إلى مجموع الأصول الملموسة ، ثم ضرب ناتج هذه القسمة في معامل المؤشر ، ففي النموذج السابق تم ضرب ناتج تلك القسمة في معامل المؤشر (ناتج القسمة أعلاه ÷ معامل المؤشر) ومعلوم أن معامل المؤشر في كل نموذج يختلف من نموذج لآخر ،

وعلى الرغم من ناتج القسمة لرأس المال العامل على مجموع الأصول الملموسة

التابع (X1) إلا أنه بعد ضربه في معامل المؤشر (0.137) (0.098) (X1) كانت قيمة المؤشر (Z.Score) لنموذج هذا في العام (2002) أما في العام نفسه ولكن وفقاً فكان ناتج قسمة رأس المال العامل على (Springate) لنموذج التابع لنموذج (X1) مجموع الأصول بعد ضربه في معامل المؤشر أي (14%) تقريباً ، أما في العام (0.141) (Springate) (2003) هبطت قيمة المؤشر من (14%) إلى (3%) حيث كانت قيمة المؤشر في هبوطها في العام (2004) لتصبح (-0.043) أي (-4%) تقريباً ، أي بفارق يقدر بـ (-1%) تقريباً ، إذا بها ترتفع مرة أخرى عام (2005) متجاوزة الصفر نحو قيمة موجبة قدرت بـ (0.006) أي ما يقارب (1%) أما العام (2006) (شهد هبوطاً حاداً في قيمة المؤشر مقدراً بـ (-7%) حيث كانت قيمة النسبة لهذا العام (-0.062) أي (-6%) تقريباً ، (-7%) ⇒ (-1% -6%) . يبدو أن العام (2006) مكتظ بالإضطرابات في (X1) سياسة أو سياسات البنك . بخصوص المؤشر

هذا المؤشر تناوله الباحث أيضاً تعريفاً وصياغة ، : **(X2)(ب)** ولكن لا مانع من التذكير بأنه الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول الملموسة ، وضرب الناتج في معامل المؤشر فنسبة المؤشر في العام (2002) هي (3%) تقريباً ، . حيث كانت قيمة المؤشر (0.034) ، وفي العام (2003) ظلت النسبة على حالها تقريباً ، حيث كانت قيمة المؤشر (0.034) أي (3%) ، أما سنة (2004) شهدت ارتفاعاً في نسبة المؤشر يقدر بـ (1%) إذ أن قيمة المؤشر ساوت (0.040) أي (4%) ، لكن العام (2005) إنخفضت النسبة إلى (3%) تقريباً حيث بلغت قيمة المؤشر (0.034) ولكن يوجد فرق طفيف إذا لم تجبر القيمة أو لم تقرب ، قدره (0.004) وهو أقل من (1%) . وبالنسبة لسنة (2006) كان الهبوط حاداً في قيمة المؤشر ،

حيث بلغ (-0.132) يقرب من (-13%) ، وبالتالي تعتبر النسبة لهذا العام مقارنة بالعام الماضي هابطة بمقدار تقريبي قدره (% -16) \Rightarrow (-3% -13%) . وبكل تأكيد أن العام (2006) أخرى بإعادة هيكلة للبنك موضع الدراسة ، أيما هيكلة ، كلية كانت أم جزئية فجدير بإدارة البنك أن تعاد هيكلتها ومن ثم تغيير السياسات النمطية المتبعة وبخاصة التي أوصلت البنك إلى هذا الوضع الذي تكاد فيه كل نسبة من النسب الخاصة بالمؤشرات التابعة للنماذج موضع التطبيق ، تكاد تنطق فيه بالتهديد بخطر الإفلاس ، إلا أن الحكم على وضع البنك لا يكون من خلال نسبة منفردة ، وإنما بعد معالجتها جميعها وهذا الجانب أخره الباحث إلى حين الإنتهاء من . التعقيب على كل قيمة لكل مؤشر على حده .

والذي (X3) في عام (2002) كانت قيمة المؤشر : **(X3)(ج)** هو (الأرباح قبل الضرائب مقسومة على المطلوبات المتداولة) (0.009) أي ما يعادل بالتقريب (1%) ، ومعنى ذلك أن البنك يمكنه الوفاء بالتزاماته الجارية في حدود ما يقدر بـ (1%) من خلال إستخدامه للأرباح قبل خصم الضرائب ، وهي نسبة ضعيفة ، كما انها تشي بأن المقدرة على توليد أرباحاً ، هي مقدرة ضعيفة ، فقط (1%) وهذا الأمر ما يبعث الخوف والقلق لدى المساهمين وأصحاب الإلتزامات المتداولة ، بجانب عوامل أخرى هي أيضاً مبعث الخوف في نفوسهم ، وسبب رئيسي للتنحي بأموالهم جانباً ، والتوجه إلى مؤسسات أخرى لإستثمار أموالهم فيها . فعلى ما يبدو أن الظروف ، سواءً الداخلية أو المحيطة بالبنك موضع الدراسة كانت قاسية وقوية لم تقف أمامها السياسات المفعلة في ذلك العام ولم تؤثر فيها ، ولربما كانت بعض هذه الظروف مفاجئة أو غير متوقعة أو لم تكثر الموازنات التخطيطية لدى البنك بوضعها في الإعتبار ، على كل حال أن الوضع في هذا العام كان غير متوقع من جانب المؤسسة موضع التحليل ، كما أنه كان غير محتمل ، لذلك نطقت هذه المؤشرات واثنية به ، ومن بعدها سنتنطق القيم الإجمالية لكل النماذج موضع التطبيق بمشيئة الله سبحانه وتعالى .

كذلك هو الوضع نفسه في العام (2003) إذ بلغت قيمة المؤشر (0.009) أي (1%) تقريباً ، ولم يطرأ عليها أيما تغيير في العام (2004) أيضاً ، لا بفرق يذكر ولا بفرق لا يذكر ، بينما انخفضت في العام (2005) ولكن إذا تم جبر قيمة المؤشر في هذا العام لا يكون هنالك فرق حيث إنخفضت قيمة المؤشر من (0.009) والظاهرة في كل من الأعوام (2002) و (2003) و (2004) لتصبح (0.008) في سنة (2005) ، وكما أسلف الباحث أنه إذا ما تم تحويل قيم المؤشرات الخاصة بالسنوات الثلاث السابقة وكذلك قيمة المؤشر لهذا العام إلى نسبة مئوية تصبح (1%) تقريباً . أما العام (2006) فظهرت قيمة المؤشر مغايرة للقيم في السنوات السابقة ، إذا بها تتجاوز في إنخفاضها الصفر إلى قيمة سالبة مقدرة بـ (-0.032) أي (-3%) وبهذا تصبح قيمة الإنخفاض في المؤشر لهذا العام مقارنة بما سبق . (- من نسب مئوية للأعوام الماضية هي (-4%) ⇒ (-1% - 3%)

وهو ضرب ناتج قسمة صافي المبيعات على مجموع (X4) حيث كان ناتج القسمة (X4) الأصول الملموسة في معامل المؤشر لسنة (2002) هو (0.076) أي (8%) تقريباً ، وهي نسبة نشاط تشي بقدره البنك موضع التحليل على توليد صافي مبيعات قدره (8%) مقارنة بمجموع أصوله ، ومن ثم ضرب هذه النسبة والذي هو (0.4) لتصبح قيمة المؤشر (X4) في معامل المؤشر لهذا العام (0.030) أي (3%) ، أما في العام (2003) إنخفضت قيمة المؤشر لتصبح (0.027) بفرق طفيف يقدر بـ (0.003) وهو أقل من (1%) أما إذا ما أجرينا عملية التقريب والتحويل إلى نسبة مئوية تصبح النسبة لهذا العام مماثلة للنسبة المئوية في العام الماضي ، كذلك هو الوضع بالنسبة للعام فهي مقدرة بت (3%) تقريباً بعد جبر قيمة المؤشر (2004) . (والتي كانت (0.029)

أما في سنة (2005) بلغت قيمة المؤشر (0.024) ، وعند تقريب هذه القيمة وتحويلها إلى نسبة مئوية تصبح (2%) تقريباً ،

وهي أقل من النسب المئوية المقدرة للأعوام السابقة بـ (1%) تقريباً . أما العام (2006) والذي اعتادت فيه قيم المؤشرات أن تكون مغايرة إذا ما قورنت بقيم المؤشرات للسنوات السابقة له ، حتى أنه لا يكون التباين طفيفاً ، بل تشهده مخالفاً وبشدة ومنتجهاً في الغالب ناحية القيم السالبة ، لكن في هذا العام جاءت قيمة في غير ما شذوذ ، إذ هي (0.024) بل وهي مماثلة (X4) المؤشر لقيمة المؤشر في العام (2005) . وبالتالي تصبح النسبة المئوية لهذا العام مماثلة بل هي نفس النسبة المئوية في العام السابق . : ويمكن أن يتم تبسيط ذلك في الصورة أو الوضع الآتي :

جدول 3/1/35

العام	قيمة المؤشر	النسبة المئوية بعد التقريب
2002	0.030	%3
2003	0.027	%3≈
2004	0.029	%3≈
2005	0.024	%2≈
2006	0.024	%2≈

المصدر: إعداد الباحث من واقع البيانات المنشورة

أما الإختلافات في قيم المؤشر هي بالفعل طفيفة ، ولكن لها دور كبير إذا ما صُفِّت و صُفِّت إلى بقية قيم المؤشرات ، حيث أنها تعطي قيمة واحدة ووفقاً للنموذج تستخدم هذه القيمة في الحكم على مدى الإستمرارية أو الفشل المالي للمؤسسات الإقتصادية .

على كل حال يمكن أن تُورَد هذه الإختلافات الطفيفة في تلك القيم : وذلك على نحو مايلي :

جدول 3/1/36

العام	قيمة المؤشر	التغير في قيمة المؤشر
2002	0.030	-
2003	0.027	0.003-
2004	0.029	0.002
2005	0.024	0.005-
2006	0.024	0

المصدر: إعداد الباحث من واقع البيانات المنشورة

:- (Sherod 1987) ثالثاً : نموذج

هو ناتج قسمة (X1) مرة أخرى نذكر بأن المؤشر : (X1)(أ)
 رأس المال العامل على مجموع الأصول الملموسة مضروباً في
 في العام (2002) (X1) بلغت قيمة المؤشر . (X1) معامل المؤشر
 (2.329) أما في العام (2003) هبطت القيمة متجاوزةً
 الصفر حيث وصلت (-0.493) بإنخفاض يقدر بـ (-2.822)
 . () ⇒ (-2.329 - 0.493) .

بينما في العام (2004) قلت قيمة المؤشر أكثر لتصل إلى ()
 (-0.714) وهذا يعني زيادة الإنخفاض بما يعادل (-0.221) ⇒ ()
 (-0.493 - (-0.714)) أما في سنة (2005) إرتفعت قيمة المؤشر
 ولكن بقيمة أقل مما كانت عليه في العام (2002) حيث بلغت ()
 (0.102) بينما في عام (2002) أيضاً كانت موجبة ولكن بما
 يعادل قيمة المؤشر في عام (2005) بـ (23) مرة أكبر ()
 (2.329 ÷ 0.102) ، وفي العام (2006) هبطت قيمة المؤشر
 مرة أخرى متجاوزة الصفر إلى قيمة سالبة بلغت (-1.054) وهي
 أقل من القيمة في العام الماضي بفارق (-1.156) ⇒ (-0.102)
 (-1.054) أي أقل من القيمة في العام الماضي بما يقدر بـ (10)
 . () ⇒ (1.054 ÷ 0.102) -مرات .

وهو يمثل الأصول النقدية مقسومة على مجموع (X2)(ب) وعلى كل فإن نسبة - الأصول النقدية على مجموع الأصول - هي نسبة سيولة ، ويمكن الإشارة هنا أن إلى أن النماذج المستخدمة في هذا البحث تركز على نسبة السيولة ، والربحية ، والملاءة أو الرفع ، والنشاط ، ومن خلال هذه النسب بعد معالجتها في هذه النماذج ، تعطي نتيجة مفادها إستمرارية الوحدة الإقتصادية ، أو التهديد بخطر الإفلاس .

كانت قيمته في سنة (2002) (1.575) ، بينما (X2) المؤشر وصلت إلى (1.107) في سنة (2003) مع إنخفاض يقدر بـ (-0.468) \Rightarrow (1.107 - 1.575) عن السنة الماضية ، أما سنة (2004) إرتفعت القيمة بما يقدر بـ (0.450) \Rightarrow (1.107 - 1.557) ، أما سنة (2005) إرتفعت النسبة مرة أخرى لكن بفارق يكبر الإرتفاع في العام الماضي بما يقدر بـ (1.78) \Rightarrow (0.468 \div 0.801) حيث كانت قيمة المؤشر لهذا العام (2.358) ، والفرق بينها وبين القيمة في (2004) هو (0.801) والفارق بين الفرق في هذا العام والفرق في العام السابق (1.78) . وهو موضح بالمعادلة أعلاه .

أما العام (2006) والذي إعتدنا أن تكون فيه قيم المؤشرات أقل دائماً ، أو في الغالب من قيم المؤشرات للسنوات السابقة ، إلا أن قيم المؤشرات في هذا العام إرتفعت عن العام الماضي ، إذ وصلت إلى (2.223) وهي أقرب من قيمة المؤشر في العام (2005) حيث قدرت فيها القيمة (2.358) ، ولذلك نجد أن الفرق بين القيمة في سنة (2005) والقيمة في (2006) هي (-) أي ما يعادل (14%) (2.223 - 2.358) \Rightarrow (-0.135) .

بلغت قيمة المؤشر في سنة (2002) (0.249) (X3)(ج) جاءت هذه القيمة بعد ضرب (مجموع حقوق المساهمين \div أما في سنة () ، (X3) مجموع الأصول) في معامل المؤشر

2003) إرتفعت قيمة المؤشر بمقدار (0.112) حيث كانت القيمة (0.361) ، أما في سنة (2004) ، إنخفضت قيمة المؤشر بما يعادل (0.095) ، حيث كانت القيمة لهذا العام (0.266) ، وفي سنة (2005) كان الإنخفاض أكبر حيث وصلت القيمة إلى (0.165) أما في العام (2006) والذي إنخفضت فيه القيمة أيضاً ، إلا أن الإنخفاض هنا كان بصورة مختلفة ، حيث أن الإنخفاض الذي كان في كل من العام (2004) والعام (2005) ، إذ ظهرت القيمة في العام (2006) سالبة حيث بلغت (- 0.004) .

وهو قسمة الأرباح قبل الفوائد والضرائب على مجموع (X4) وهو (X4) الأصول ، ثم ضرب الناتج لهذه القسمة في معامل المؤشر لسنة (2002) (0.22) في حين أنها (X4) بلغت قيمة المؤشر لم تتغير في سنة (2003) أما في سنة (2004) تتغير القيمة بمقدار (0.06) حيث كانت (0.26) ، لكن لم تستقر القيمة على هذا الإرتفاع حيث هبطت إلى ما كانت عليه من قيمة في العام (2003) ، فالهبوط هنا يقدر بـ (0.06) ، فالقيمة كانت (0.22) ، أي أن هبوطها في سنة (2005) كان مساوياً لإرتفاعها في سنة (2004) ، أما في سنة (2006) إعتادت القيمة أن تأخذ شكلها الطبيعي ، أي بمعنى أنها دائماً أو غالباً تكون في صورة سالبة ، حيث كانت (-0.860) . وظهور القيمة بهذا الرقم أو حتى ظهورها متجاوزة للصفر يشي بضعف قيمة البسط مقارنة بالمقام ، وبمعنى أوضح ضعف قيمة الأرباح قبل الفوائد والضرائب ، أمام مجموع الأصول ، وفي العام (2006) لم توجد أرباح أصلاً بل كانت النتيجة . خسارة وهي ما أدت لظهور قيمة المؤشر بهذه القيمة السالبة .

هو ناتج ضرب معامله في (X5) المؤشر : (X5) الأصول الملموسة على مجموع المطلوبات) ، والأصول الملموسة مقارنة بالمطلوبات ، إذ كانت أكبر فهذا يعني أن المنشأة أو الوحدة الإقتصادية قادرة على الإيفاء بما عليها من إلتزامات في الوقت أو الأجل القصير ، وبالتالي فإنها لا تعاني من ظاهرة الفشل المالي ،

هذا التوضيح تناوله الباحث ضمن المفاهيم الخاصة بتعريف ظاهرة الفشل المالي ، وإيراده هنا من باب التذكير فقط ، أما قيمة لسنة (2002) كانت (1.292) ، هذه القيمة (X5) المؤشر أي بعد ضربها في معامله ، ولكن إذا لم نقم بعملية (X5) للمؤشر الضرب هذه فإن النسبة ستصبح (1.077) وهذا يعني أن البنك موضع التحليل كان قادراً على الوفاء بكل ما عليه من إلتزامات سواء المتداولة أو طويلة الأجل ، بل وأن هنالك فائض يقدر بـ (% 8) تقريباً زيادة عن قيمة المطلوبات . أما في سنة (2003) إرتفعت القيمة بزيادة قدرها (0.046) حيث كانت القيمة (1.338) أما في العام (2004) تراجعت القيمة لتصبح (1.300) بفارق أقل من فارق الزيادة في العام السابق ، حيث كان الفارق مقدراً بـ (0.038) ، في سنة (2005) واصلت القيمة في التراجع حتى وصلت (1.259) ، بفارق هو (0.041) ، أما في عام (2006) إستمرت القيمة في إنخفاضها لتبلغ (1.199) . بفارق يقدر بـ (0.060) عن القيمة في السنة السابقة .

بعد قسمة مجموع حقوق المساهمين على الأصول : **(X6)(و)** يكون (X6) الثابتة الملموسة وضرب الناتج في معامل المؤشر للعام (X6) فقيمة المؤشر ، (X6) الناتج هو قيمة المؤشر (2002) كانت (0.154) بينما كانت في العام (2003) (0.265) أي هنا زيادة بمقدار (0.120) عن العام السابق ، أما في سنة (2004) إنخفضت القيمة ولكن بفارق طفيف يقدر بـ (0.007) حيث كانت (0.258) ، وواصلت قيمة المؤشر إنخفاضها في العام (2005) حيث قدرت بـ (0.209) وقدر الإنخفاض بـ (0.049) أما في سنة (2006) جاءت قيمة مجموع حقوق المساهمين إلى الأصول الثابتة الملموسة سالبة ، وبالتالي جاءت سالبة بعد ضربها في معامله . فقيمة المؤشر (X6) قيمة المؤشر للعام (2006) كانت (-0.004) وهي أيضاً تسير على (X6) نفس النمط الذي بدأ في سنة (2004) وهو الإنخفاض ، لكن الإنخفاض في هذه السنة - 2006 - كان مغايراً للإنخفاض في (

2004) و (2005) فعلى الأقل أنه كان يمثل قيمة موجبة ، أما
في سنة (2006) تجاوزت قيمة المؤشر الصفر ، وبالتالي يقدر
(-) الإنخفاض بـ (-0.213) ⇒ (0.209 - 0.004) .